الاعتداءات المتكررة على القضاة .. مسمار أخير في نعش العدالة !!

القضاة يتعرضون لاعتداءات متكررة والجهات القضائية العليا تتعامل باستخفاف

برزت أخيراً ظاهرة الاعتداء على القضاة العاملين في المحاكم والنيابات فخلال الشهرين الماضيين تم الاعتداء على أكثر من (34) قاضيا وعضو نيابة في جميع محافظات الجمهورية كان اغلبها بأمانة العاصمة..بمعدل اعتداء كل يومين .. و يعمل في مجال القضاء (2367) قاضيا وعضو نيابة وموظفاً منهم (690) في أمانة العاصمة .. وهم يسعون إلى رد الاعتبار للقضاة بتصعيد إضرابهم الذي بدأ الأحد الماضي بإضراب جزئي لعدد من المحاكم والنيابات في أمانة العاصمة مهددين بالتصعيد إلى إضراب شامل بالعاصمة لوضع حد لهذه الاعتداءات التي باتت تهدد السلطة القضائية في البلاد.

عدد من القضاة وأعضاء النيابات تحدثوا عن هذه القضية لـ(الثورة) .. فإلى التفاصيل:

لقاءات/ نافع الحكيمي

في البدء قال القاضي شائف علي محمد الشيباني مساعد رئيس هيئة التفتيش القضائي لشؤون الأعضاء بمكتب النائب العام: إن هذه عادة فاسدة وليست ظاهرة لأنها متفشية منذ أمد بعيد من الفترة الماضية واعتاد عليها الناس الذين لهم نفوذ اجتماعي أو هم في السلطة على أهانه الغير حتى تمادوا بها إلى هذا الشطح بالتمادي على رجال للسلطة القضائية .. مشيرا إلى أن مشكلة القضاء اليوم لم تعد كما كانت مع المشايخ أو المتنفذين اجتماعيا فقط وإنما مع من هم أعوان للسلطة القضائية من رجال الضبط القضائية من مدراء الأمن ومدراء المديريات وغيرهم وهؤلاء ورثوا هذه العادة واعتادوا عليها وألفوا على هذا الأمر ولم يستطيعوا أن يخضعوا للقوانين و يشعر أحدهم بأن عضو النيابة هذا اصغر منه وظيفة أو سنا ..متناسيا أن هذا قاض والقاضي وظيفته عبارة عن ولاية وليست مجرد مقارنة بيّن درجة أعلى ودرجة أدنى وإنما قاض له ولاية عامة..

وأضاف: إن الشعوب كلها عندما تريد أن تخضع السلطة التنفيذية لقانون تلجأ إلى القضاء وتهدد السلطة التنفيذية ابتداء من رأس السلطة التنفيذية حتى اصغر موظف فيها ..ونحن نلجأ إلى تهديد القضاء بالسلطة التنفيذية وازدادت هذه العادة وخاصة في الوضع الراهن الموروث من سابق .. ونحن على أمل كبير في الانتقال إلى الدولة المدنية الجديدة التي ستقتلع جذور هذه العادات السيئة التي ورثناها طيلة الحكم السابق.

الدوافع

وأوضح القاضي الشيباني أنه عند البحث في الدوافع التي أدت إلى هذه العادة السيئة والفاسدة نجدها بدأت نتيجة اعتياد السلطة التنفيذية على التغول على السلطة القضائية بمعنى فرض هيمنتها على السلطة القضائية .. ذلك أن السلطة التنفيذية مكونة في الأصل من عناصر ليسوا في جملتهم مدنيين، فهنالك من تأقلم على الحياة العسكرية التي تعرف بنوع من الأمر والنهي وحاضر يافندم ونفذ ومن ثم تظلم وهذه كلها عندما يتحول هذا الرجل من الكادر العسكري إلى الكادر المدني للعمل لا يزال في عقله معششاً فعل الأمر والهيمنة والسلطة فتؤثر عليه في كثير من شؤون حياته المدنية وتعامله مع الآخرين حتى يتمادى في نفس الوقت ليصل به إلى حد التمادي على القضاء ..

الاسباب

وعن أسباب تكرار هذه الاعتداءات يقول مساعد رئيس هيئة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام: إن أولئك أصحاب الرتب العسكرية تربيتهم العسكرية هي التي أرادوا أن يعكسوها على حياتهم المدنية ونفس الشيء للمتنفذين مجتمعيا حيث يجدون أن أوامرهم بين رعيتهم وأبناء رعيتهم وموظفيهم وخدمهم وحشمهم تنفذ دون نقاش فأرادوا أن ينفذوها ويخضعوها على الآخرين بما في ذلك السلطة القضائية حيث ينظرون بأن عدم تنفيذها يعد أهانة في حقهم فاعتادوا أن لا يعصى لهم أمر والاعتقاد السيئ بأن الإنسان فوق القانون يجعله يتعامل مع الجميع بذلك بما فيهم القضاء ..حيث يظن أنه فوق القضاء معتقدا أن القاضي لا يستطيع أن يحبسه أو حتى إلزامه بالحضور وهذا اعتقاد سيئ.

ثانيا: عدم ملاحقة هؤلاء بقوة القانون حيث أنهم يلاحقون عرفا وبطريقة القبيلة والتصالح وتنتهي اغلب هذه الاعتداءات بالصلح ومن ثم فإن من يقومون بهذا الاعتداء لا يبالون بما سيغرمون به بعد ذلك ولا يبالي بان يعتذر وثم تنتهي القضية أشبه بمن يقوم بجريمة فتأتي به لتحلفه هل ارتكب الجريمة أم لا ليأتيه الفرج ..ظهور هذه العادة وتفشيها وتنفيذ العقوبة إلى ما ندر هذه المشكلة .

الثالث: الجهل حيث أن قانون الإجراءات الجزائية في المادة رقم (13) وهي من المبادئ الأساسية تعطي عضو النيابة العامة ودون تكليف بمجرد أن يبلغه احد المواطنين بأن شخصا ما مودع في سجن غير قانوني أو مودع في سجن إيداع غير قانوني عليه أن ينتقل بنفسه إلى ذلك المكان وان يتخذ الإجراءات القانونية حيال ذلك وهذا يعني أن لكل عضو نيابة أن يتحرك دون اخذ تكليف من رؤسائه وهذا يجب أن يفهمه ليس فقط مدراء الأمن ومدراء المديريات وإنما أيضا المشايخ وغيرهم ممن يحتفظون بأماكن توقيف وغيره يجب أن يفهمه الجميع وأيضا أعضاء النيابة ومسئوولوهم أن من حق عضو النيابة في دائرة اختصاصه الحق في التحرك وتفتيش الأماكن التي علم بوجود محتجزين بها وإطلاق المحبوسين بغير مسوغ قانوني بمجرد إبرازه للبطاقة القضائية وليس أمر التكليف كما يحق لكل مواطن أن يبلغ عن أي فعل مخالف للقانون مثل احتجاز حرية مواطن أو إيداعه حبسا غير قانوني واعتبرها من دعاوى الحسبة أي لكل مواطن أن يحتسب ويتجه إلى النيابة العامة بصفته محتسبا للإبلاغ عن جريمة احتجاز لمواطن من غير مسوغ قانوني أو إيداعه في غير الأماكن المحددة قانونا .. وهنا يفرض القانون على عضو النيابة الانتقال واتخاذ الإجراءات القانونية مباشرة وبدون تكليف..

> **الشيباني: عنجهية بعض المسؤولين المتنفذين أحد أسباب بروز الظاهرة**

وبهذا الخصوص أيضا نجد أن المادة (27) جعلت جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار الخاصة و الاهانة والتهديد بالقول أو الفعل أو الإيذاء الجسماني البسيط من جرائم الشكوى ما لم تكن قد وقعت تلك الأفعال على مكلف بخدمة عامة أثناء قيامه بواجبه أو بسببه أو موظف عام بمعنى أنها إذا وقعت على موظف عام لا يصح التنازل عنها ولا ينهيها التصالح بل تستمر بالدعوى الجزائية وللنيابة العامة أن تحركها ولو بغير شكوى بمجرد البلاغ وتحقق فيها طالما لديها إمكانية التحقيق وهي مسألة مهمة يجب مراعاتها .

الحلول

وعن الحلول أكد القاضي شائف الشيباني أن إيقاف هذه العادة يرتكز على فرض العقوبات اللازمة وتطبيق القانون وإحالة قضايا الاعتداء إلى المحاكم وعدم قبول الحلول الوسطية التي تنتهي بالصلح والتحكيم (التهجير) لأن هذه الوقائع لا تتعلق بحق القاضي أو الموظف العام فقط وإنما تتعلق بالوظيفة العامة التي هي حق للمجتمع كله..

مشيرا إلى أن من حق الموظف العام أن يتنازل عن حقه بما أصابه من ضرر ولكن لا يصح للنيابة العامة أن تحفظ القضية أو تصدر قرارا بأن لا وجه لتناول القضية أو تنهيها بالتنازل أو الصلح لأن الاعتداء على احد العاملين بالوظيفة العامة ليس من جرائم الشكوى التي يتم التصالح بها ويجب أن ينتهي بحكم على من يعتدي على موظف عام أو العاملين في الوظيفة العامة حتى يعلم الشخص أو غيره أن مجرد التهجير أو الصلح لن يوقف سير الإجراءات القضائية هذا بصورة عامة وبصورة خاصة.

> **الجنيد: التهاون مع هذه الوقائع شجع الآخرين على تكرار الاعتداءات**

بما أن هذه العقوبة حق للمجتمع وليس للشخص فينبغي أن نقرر انه لابد من تنفيذ العقاب ومتابعتهم لتنفيذ دولة القانون،وقانون العقوبات لدينا حدد عقوبات على من يعتدي على الموظف العام بصورة عامة وحدد عقوبة من يعتدي على رجال القضاء سواء بالقول أو الاشارة أو الفعل أو الكتابة.

داعيا أعضاء النيابة العامة أن يستغلوا هذه الوقائع الجديدة عند انتهاء المشكلة أو معالجتها من قبل مجلس القضاء الأعلى مع الجهات المختصة وأن يتم تحديد يوم معين في ساعة معينة بعمل نزول لأعضاء النيابة العامة جميعهم في كافة أنحاء البلاد إلى جميع أقسام الشرطة وأماكن التوقيف والسجون بما في ذلك الأمن السياسي والأمن القومي والتفتيش فيها تنفيذا لصلاحياتهم من ناحية ليعلم الجميع بها ولكي نعلم أيضا بأن الرسالة قد وصلت إلى الجهات المعنية والمسئولين عن مدراء الأمن ومدراء المديريات وغيرهم بأن للنيابة العامة هذا الحق وفقا للقانون وبدون تكليف رسمي بأن يدخلوا هذه المنشآت ويقومون بالتفتيش عليها والاستماع للمحبوسين وأن يصدروا الأوامر للقائمين عليها والتي يجب عليهم تنفيذها فورا ومن ناحية ثانية نكون قد افدنا الآخرين بالإفراج عن المودعين ظلما في تلك السجون والحجوزات.

وأدعو الإخوة الأعضاء عبر المنتديات القضائية إلى أن ينسقوا فيما بينهم في جميع الفروع بالجمهورية لتحديد يوم معين في ساعة معينه تصاحبهم وسائل الإعلام للنزول إلى أماكن التوقيف وفرض هيبة القضاء وتنفيذ القانون والتأكد من وصول الرسالة.

ضعف

ومن جهته قال الأخ نبيل الجنيد عضو النيابة العامة لأمانة العاصمة عضو اللجنة الإعلامية للمنتدى القضائي بان سبب تنامي ظاهرة الاعتداء على السلطة القضائية عدة أسباب منها ضعف مجلس القضاء الأعلى الذي شكل على محاصصة مناطقية وحزبية وسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية .. فقدان الشعب لمكانة القانون في المجتمع بسبب السياسات التي انتهجها مجلس القضاء السابق المسيئة للقضاء والقضاة بشكل عام ..عدم توفير الإمكانيات اللازمة لحماية مقرات السلطة القضائية وأعضائها .. التهاون في وقائع الاعتداء على أعضاء السلطة القضائية من قبل مجلس القضاء وعدم اتخاذ إجراءات قويه وحاسمة ضد المعتدين وفقا للقانون بما يحفظ هيبة القضاء.

مشيراً إلى أن الاعتداء الذي حصل من قبل مدير ورئيس معين والثورة انتهى باتفاق المجلس مع أمين العاصمة بعدم توقيف كل منهما ويشير الاتفاق ضمنا إلى حفظ القضيتين المنظورة أمام النيابة الجزائية المتخصصة وذلك يؤكد عدم استقلال النيابة العامة في التحقيق والتصرف وأن اليد الطولى للسلطة التنفيذية.

استهجان

هذا وقد اجتمعت فروع المنتديات القضائية لـ(11) محافظة في محافظة عدن وقال القاضي عبدالكريم محبوب رئيس الرابطة القضائية بأمانة العاصمة أن الاجتماع كرس لمناقشة إخلال مجلس القضاء الأعلى بتعهداته السابقة بينه وبين المنتديات على تنفيذ مطالب حقوقية وأخرى اصلاحية بجهاز السلطة القضائية كان يجب تنفيذها بأغسطس من العام المنصرم إلا أن مجلس القضاء أعطى نفسه فرصة مقدما التزاما حتى نهاية الشهر الجاري .. مشيرا إلى أن المجتمعين خرجوا باتفاق على الإضراب الشامل عن العمل بدءا من يوم الخامس من مايو القادم إذا لم ينفذ مجلس القضاء الأعلى التزاماته والتي منها انجاز مشروع السلطة القضائية .. مضيفا إنه تم تقديم دعوى لإلغاء عدد من المواد التي تمس باستقلالية القضاء وتتعارض مع الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا وهي محجوزة للنطق بها في الأيام القادمة.

وأكد القاضي محبوب أن الملتقى أدان الاعتداءات المتكررة على القضاة والقضاء وأعضاء النيابات واستهجن الصمت من السلطة القضائية ممثلة بالمجلس الأعلى للقضاء والسلطة التنفيذية محملا الأجهزة الأمنية كامل المسؤولية في سرعة ضبط المعتدين ..موضحا أن ما قامت به النيابة الجزائية المتخصصة من افراج على المعتدين مباشرة يعد خطأ حتى وان كان الاعتداء على مواطن عادي نتيجة توجيهات تلقتها النيابة الجزائية المتخصصة بالافراج وهذا يزيد من إهانة القضاء ..

إفشال الحوار

فيما أكد القاضي عبدالحفيظ البناء رئيس الشعبة المدنية الأولى بأمانة العاصمة الأمين العام للمنتدى القضائي فرع الأمانة استمرار الإضراب وتصعيده لإضراب شامل بدءاً من السبت وحتى نهاية الأسبوع الجاري في جميع المحاكم والنيابات بأمانة العاصمة باستثناء محكمة ونيابة الجزائية المتخصصة ..وذلك نظرا لأنها متخصصة في التحقيق بالقضايا الجسيمة والتي منها الاعتداء على موظف عام والقضاة منهم . مشيرا إلى أن المنتدى سيجتمع بعد ذلك للنظر بما تم أو تحقق اثر الإضراب لتقرير ما إذا سيتم دعوة الإخوة في بقية المحافظات للإضراب الشامل ..

وأوضح القاضي البناء، أن حملة الاعتداءات على القضاة التي واكبتها حملة اعلامية للتشويه تستهدف الدفع لإيقاف العمل بالقضاء وإيقاف مصالح الناس ومن ثم افشال مؤتمر الحوار الوطني..مشيرا إلى انه تم الاعتداء على 34 قاضيا وعضو نيابة خلال الشهرين الماضيين اغلبهم من الأمانة.

> **البناء: هناك من يحاول شل السلطة القضائية لعرقلة الحوار الوطني**

أنشطة توعوية وميدانية تستمر أسبوعين:

الأعجم : نتوقع إعلان اليمن خالية من الألغام بحلول العام 2017م

مساعدة خمسة آلاف شخص من ضحايا الألغام وتطهير 80% من الأراضي المزروعة

/ مطهر هزبر

تحتفي اليمن مع سائر دول العالم الموقعة على الاتفاقية الدولية لحظر الألغام باليوم العالمي للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام الذي يصادف الرابع من ابريل من كل عام .

وفي تصريح لـ(الثورة) أوضح الأخ/ قاسم الأعجم رئيس اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام، أن الفعاليات التي ستقام بهذه المناسبة ستشمل عدداً من الأنشطة التوعوية في عدد من المناطق بمخاطر الألغام الأرضية وتوعية المواطنين في هذه المناطق بمخاطر الاقتراب من المواقع المزروعة بالألغام والمؤشر عليها من قبل المركز الوطني لنزع الألغام .

وأشار الأخ قاسم الأعجم إلى أن اليمن من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لحظر الألغام والالتزام بتنفيذ بنودها وعلى وجه الخصوص تدمير مخزونها من الألغام الفردية ومساعدة ضحايا الألغام والذين يزيد عددهم عن 5آلاف شخص .

ونوه بهذا السياق إلى أن اليمن قطعت شوطا كبيرا في عملية نزع الألغام وكانت قد انتهت من تطهير حقول الألغام في عدد من المحافظات وبنسبة تصل إلى 80% من الأراضي المزروعة بالألغام وسلمت المناطق التي تم تطهيرها إلى السلطات المحلية وكان من المتوقع أن تنتهي من تطهير جميع حقول الألغام وإعلان اليمن خالية من الألغام بحلول عام 2015م .. مشيرا إلى أن الأحداث والنزاعات الأخيرة التي شهدتها عدد من محافظات الجمهورية وأهمها محافظات أبين وصعده وحجة والبيضاء ساهمت بشكل كبير في إعادة زراعة الألغام الأر ضية في هذه المحافظات الأمر الذي استدعى إعادة عملية نزع وتطهير الألغام فيها بشكل مكثف .

وأضاف الأخ/ قاسم الأعجم أن اللجنة الوطنية قامت بتجديد اتفاقية نزع الألغام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عام 2017م وهو العام الذي نتوقع أن يتم فيه إعلان اليمن خالية من الألغام .. معتبرا أن عملية نزع الألغام تسير بحسب البرنامج المقرر، فيما يجري العمل بشكل مكثف في محافظات أبين وصعدة .. مشيرا إلى أن البرنامج الوطني بكامل جاهزيته للنزول إلى محافظة حجه التي تأجل العمل فيها بسبب إشكاليات أمنية .

وأضاف رئيس اللجنة الوطنية أن البرنامج الوطني لنزع الألغام من البرامج المشهود لها عالميا بكفاءتها في هذا المجال وقد حصل على المرتبة الأولى لثلاث سنوات متتالية نظراً لالتزامها بالمعايير الدولية لاتفاقية أوتاوه لحظر الألغام والتي تشتمل على تطهير المناطق المزروعة بالألغام ومساعدة الضحايا وتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد وغيرها من المعايير الدولية في هذا المجال، مثمنا في ختام حديثه دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الدول الصديقة والجهات المانحة لدعم جهود نزع الألغام في اليمن، معربا في نفس الوقت عن أسفه من عدم تعاون الدول العربية الشقيقة لجهود اليمن في نزع الألغام باستثناء الدعم الذي قدمته المملكة العربية السعودية في بداية عمل البرنامج الوطني لنزع الألغام.

(فعاليات توعوية)

* من جانبها قالت الأخت/ عيشه سعيد، رئيسة الجمعية اليمنية للتوعية بمخاطر الألغام، أن الجمعية تنفذ حاليا جملة من الأنشطة والفعاليات التوعوية بمخاطر الألغام في محافظة أبين والنزول الميداني للمدارس والمجتمعات المحلية في مديريات الكود وجعار وزنجبار، وهي مناطق تنتشر فيها الألغام نتيجة الأحداث التي شهدتها محافظة أبين خلال السنوات القليلة الماضية .. مشيرة إلى أن الهدف من النزول الميداني هو توعية المواطنين في هذه المناطق بمخاطر الاقتراب من الأجسام الغريبة من مخلفات الحرب وذلك من خلال توزيع البروشورات والملصقات التوعوية إلى جانب تدريب متطوعين على عملية تسجيل الضحايا الذين يصابون نتيجة الألغام الأرضية .

وتضيف رئيسة الجمعية أن برنامج الاحتفال باليوم العالمي للتوعية بالألغام والذي سيستمر على مدى أسبوعين سيتضمن إجراء مقابلات تلفزيونية وإذاعية في كل من تلفزيون وإذاعة عدن يتم من خلالها استضافة مختصين بهذا المجال للحديث عن مشكلة الألغام في بلادنا والجهود المبذولة للتخفيف من مخاطرها ودور الجهات ذات العلاقة في إعادة تأهيل ضحايا الألغام وتنفيذ البرامج والأنشطة الهادفة لدمجهم في المجتمع .

كما تطرقت الأخت/ عيشه سعيد إلى جهود الجمعية في التوعية بمخاطر الألغام ورصد البلاغات عن ضحايا ورصد الخدمات التي تقدم لهم من قبل الجهات الرسمية وغيرها .

(أرقام ومؤشرات)

تم إجراء المسح الأول (مسح التأثيرات) خلال المرحلة الحالية -2012 31مارس 2013م في محافظتي أبين وصعدة وقدرت المساحة المتأثرة التي تم حصرها من جراء الحروب والنزاعات الأخيرة بـ(234.219.016) متراً مربعاً .

المسح الأول للتأثيرات على مستوى الجمهورية اجري في عام 1999م – 2000م بمساحة (923.332.280) متراً مربعاً ,

تم إجراء المسح الفني لمساحة قدرها (808.638.075) متراً مربعاً من اجل تقليص المساحة الملغومة إلى حقول ملغومة.

عدد الحقول التي تم تأشيرها إلى الآن (954) حقلاً في 18محافظة يجري العمل فيها .

المساحة المؤشرة كحقول فعلية (41.213.896) متراً مربعاً.

المساحة المطهرة من المساحة التي تم تأشيرها (29.416.038) متراً مربعاً.

المساحة التي تم تطهيرها وتسليمها للسلطات المحلية تقدر بـ(16.580.717) متراً مربعاً.

المساحة التي تم فحصها ولم يتم تسليمها إلى الآن (2.533.542)

إجمالي المساحة الكلية وهي حصيلة المسح التي تم مسحها خلال المرحلتين (1.157.551.297)متراً مربعاً

عدد الضحايا الذين تم مسحهم (حصرهم) 2789ضحية .

عدد الضحايا الذين تم فحصهم (2059)

إجمالي عدد الضحايا الحاصلين على الدعم والأجهزة التعويضية (2655) موزعة على أطراف صناعية وكراس وعكاكيز وسماعات ونظارات وغيرها من الوسائل الأخرى.

إجمالي عدد الألغام الفردية وألغام العربات والقذائف التي لم تنفجر والأشراك الخداعية التي تم اكتشافها خلال فترة عمل البرنامج الوطني لنزع الالغام من عام 1999م- 2013م بلغ (289.957) منها (89352) لغما فرديا و(774) لغم عربات و(196.321) قذيفة لم تنفجر و(3510) أشراك خداعية.

(جهود دولية)

الجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في اجتماعها في 8 ديسمبر 2005، كانت أعلنت 4 أبريل من كل عام رسمياً اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام ودعت إلى استمرار الجهود التي تبذلها الدول، بمساعدة من الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة المشاركة في الأعمال المتعلقة بالألغام، للقيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع بناء قدرات وطنية وتطويرها في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام في البلدان التي تشكل فيها الألغام والمخلفات المنفجرة للحرب تهديدا خطيرا على سلامة السكان المدنيين المحليين وصحتهم وأرواحهم، أو عائقا أمام جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

الى جانب التوعية بمخاطر الألغام تعمل وكالات الأمم المتحدة للتنمية على ربط عملية نزع الألغام بخطط تنمية عريضة لترقية الإنتاج الزراعي وتقوية البنية التحتية وتحسين الإمداد المائي وتقديم خدمات تعليمية وصحية أجود.